اتجاهات المنظمات الدولية في تناول الانتخابات الرئاسية المصرية
الفترة من ١ يوليو الي ٥ أكتوبر ٢٠٢٣

إعداد
هاجر عادل

تحرير
محمد البدوي

أكتوبر ٢٠٢٣

ECHR

اتجاهات المنظمات الدولية في تناول الانتخابات الرئاسية المصرية
الفترة من ١ يوليو الي ٥ أكتوبر ٢٠٢٣

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان وهو تحالف يضم ٥٠٠ من جمعيات ومؤسسات تنموية وحقوقية في ٩ محافظات يستهدف تعزيز وتحسين أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

المقدمة:

تُعد الانتخابات بمثابة الوسيلة الأساسية التي تؤهل المواطنين للمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم، والتي بدورها تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ويعتبر حق الانتخاب في الدول الديمقراطية، من أهم الممارسات في الحياة السياسية، لما يتضمنه من احترام عدة حقوق أساسية، بما فيها الحق في حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي.

وتتأثر العملية الانتخابية بعدة عوامل، أهمها تفاعل الاعلام الخارجي والمؤسسات المدنية الدولية مع العملية الانتخابية ، إذ يتضح أن المنظمات الدولية، تُنشأ لتمارس نشاطًا عابرًا للحدود، كالمنظمات التي تهتم بحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية، وتستطيع أن تلعب المنظمات الدولية، دورًا هامًا في عملية الانتخابات، من خلال متابعة أبرز التطورات، خاصَّة خلال فترة ما قبل الانتخابات.

فعلى مستوى مصر، فقد ازداد اهتمام المنظمات الدولية على الحكومة المصرية، خلال فترة ما قبل إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات الجدول الزمني المحدد لعقد الانتخابات الرئاسية داخل البلاد إذ تُعد الانتخابات المصرية ضمن قائمة أولويات واهتمامات دوائر سياسية غربية ووسائل إعلام عالمية، ومنظمات دولية، خاصَّة الحقوقية، التي حملت في معظمها رؤى سلبية وتفسيرات لمواقف تبناها الرئيس عبدالفتاح الرئيس السيسي حيال بعض القضايا، خاصَّة الاقتصادية منها، ما يُزيد من الضغوط الواقعة على الحكومة والجهات الفاعلة.

وكانت بداية تناول تلك المنظمات من خلال اهتمامها بالملف الحقوقي المصري، مع التركيز على بعض النقاط السلبية في تعامل الدولة مع المعارضين، فضلًا عن ذكر عدة أسماء بارزة ضمن المحتجزين السياسيين.

ثم اتجهت هذه المنظمات إلى محطة رئيسية أخرى ترتبط هي الأخرى أيضًا بحقوق الإنسان، ألا وهي المساعدات الأمريكية العسكرية لمصر، فقد ظهر دورها في تشجيع الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جو بايدن، على قطع المعونة العسكرية بحجة تدني مستوى الملف الحقوقي في مصر، وذلك سعيًا منها إلى التأثير على مدى شعبية النظام المصري الحالي.

كما تجاوز البرلمان الأوروبي حدود العملية الانتخابية وعدم مضايقة المرشحين المحتملين، وذكر بالاسم مرشح المعارضة أحمد الطنطاوي، فضلًا عن إطلاق سراح من أسماهم بـ"السجناء السياسيين"، والإفراج عن القيادي في التيار الليبرالي الحر هشام قاسم بعد الحكم عليه بالسجن ستة أشهر في قضية سب وقذف.

ولذلك، هذا التقرير يعرض رؤية المنظمات الدولية تجاه الانتخابات الرئاسية، على مستوى مصر، وذلك من خلال رصد كل ما نشرته خلال الفترة من ١ يوليو حتى ٥ أكتوبر ٢٠٢٣، مع التركيز على أبرز القضايا التي ركزت عليها.

➢ أبرز القضايا التي ركزت عليها المنظمات الدولية:

كان ولازال هناك عدة قضايا لم تغب عن قائمة أولويات هذه المنظمات، والتي استغلتها من أجل المكايدة السياسية في كثير من الاحيان ومحاولة تصوير الامر لدول العالم ان هناك انتهاكات في مصر. ولعل أبرز ما ركزت علية المنظمات الدولية خلال فترة التقرير:

١. **الحوار الوطني**

بدأ الحوار الوطني المصري في مايو ٢٠٢٣، بعد عقد كامل من ثورة يونيو ٢٠١٣، وهي فترة طويلة تشير إلى حجم التحديات التي تواجه النظام الحالي..

، ركزت بعض المنظمات على الترويج لتفسير سياسى، مفاده أن الحوار الوطنى ليس سوى محاولة للخروج من أزمة سياسية يمر بها النظام، وأنه حوار بين السلطة والمعارضة، أو الموالاة والمعارضة، وأن الهدف النهائى للحوار هو إخراج النظام من أزمة «متصورة»، كما حاولوا قصر أجندته على القضايا السياسية أو جعل هذه القضايا تستحوذ على المساحة الأكبر منها، وهو ما إلا ستار دخان آخر عندما تم احتجاز أعضاء أحزاب المعارضة أثناء مشاركتهم فيه، أي أن هنذ يعني، على حد قولهم، أنه لا يوجد تحسينات جوهرية منذ إطلاق الحوار الوطني.

٢. **المطالبة بالإفراج عن محتجزين سياسيين**

جاءت قضية الإفراج عن المحتجزين السياسيين في مقدمة قائمة أولويات واهتمامات المنظمات الدولية، بالمخالفة لانشطة لجنة العفو الرئاسية التي أصدرت عشرات القرارات باخلاء سبيل الالاف كما طالبت بالافراج عن بعض المحتجزين المنتمين لتيارات إرهابية والمتورطين في اعمال عنف.

٣. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصري الحالي**

الظروف والتداعيات السلبية على الاقتصادي المصري، دفعت العديد من المنظمات الدولية، ، إلى التشكيك في كل خطوة تنفذها الحكومة المصرية، خاصًة فيما يتعلق بانقطاع الكهرباء، مع التركيز على دور المؤسسة العسكرية في زيادة الأعباء على الاقتصاد المصري، وتقلص القطاع الخاص، مع الاعتقاد بأنه مع تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وازدياد سوء الوضع الاقتصادي الكلي، ليس أمام النظام المصري سوى خيارين: زيادة القمع ، أو الانتقال الديمقراطي التدريجي.

٤. **وقف المعونة والمساعدات الأمريكية لمصر:**

اتفقت المنظمات الدولية علي مطالبة الدول الغربية بمنع التسليح عن الجيش المصري وهو ما يتنافى مع دور الجيش في حماية المواطنين والبلاد ، كما تم ارسال رسالة مشتركة موجّهه إلى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، حثت خلالها، إدارة جو بايدن على عدم تقديم مساعدات عسكرية لمصر .

٥. **التضييق على الصحافة المعارضة مؤخرًا**

اكدت المنظمات الدولية علي ان التطورات السياسية على الساحة منذ ٢٠١٣ ذهبت إلى مزيد من التحكم على الساحة الإعلامية عن طريق وسائل الاعلام الخاصة، وتضافر ذلك مع كل من المناخ السياسي السائد والأزمة الاقتصادية والتوترات الإقليمية مع استمرار الحرب على الإرهاب على كل من الحدود الشرقية والغربية لمصر، ومن وجهة نظر النظام الحاكم لا تشجع هذه الظروف اتباع سياسات لتحرير الإعلام أو الاستثمارات الحرة مثل التي شهدها العقد الأخير من حكم مبارك، خوفًا من تداعيات هذه الحرية على الاستقرار، ولعل خطوات الهيئات الإعلامية الجديدة كالمجلس الأعلى للإعلام تؤكد التوجهات الرسمية نحو مزيد من التحكم في منظومة الإعلام خلال المرحلة القادمة.

٦. **التضييق على منظمات المجتمع المدني:**

المنظمات الدولية، اعترضت على قانون الجمعيات بحجة أن القانون، يمنح السلطات سلطات واسعة للإشراف على تسجيل المنظمات غير الحكومية وأنشطتها وتمويلها وحلها، وهو يقيد أنشطة المنظمات غير الحكومية بقصر عملها على "التنمية المجتمعية"، كما أن منظمات المجتمع المدني المستقلة قد تضطر إلى إغلاق أبوابها في مصر، مما يحد من مساحة المشاركة المدنية والنشاط الحقوقي في البلاد، مع انتهاء الموعد النهائي للمنظمات غير الحكومية للتسجيل بموجب قانون الجمعيات لعام ٢٠١٩،

في حين ان عدد المنظمات التي لم تسطيع توفيق أوضاعها طبقا لقانون الجمعيات هي ١٠ منظمات فقط من بين ٥٠ الف جمعية ومنظمة تم توفيق أوضاعها طبقا للقانون

- **المنظمات الدولية خلال شهر يوليو ٢٠٢٣:**

- هيومن رايتس ووتش/ Human Rights Watch (مقرها الولايات المتحدة)

وقد اعترضت المنظمة الدولية على نظام جلسات الاستماع عن بُعد من أجل تجديد حبس المحتجزين،

كما أنها كانت ضمن عدة منظمات حقوقية قد أرسلت رسالة إلى الحكومة الإيطالية لمطالبتها بوقف الدعم لحكومة مصر.

وأيضًا كانت ضمن منظمات عدة بعثت إلى وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن، تناشد الإدارة الأمريكية بوقف المساعدات العسكرية عن مصر المقدّرة ، وفي نفس الوقت، أشادت بحجب الإدارة الأمريكية خلال العامين الماضيين ما يبلغ ١٣٠ مليون دولار.

كما ارست مذكرة إلى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (خلال الدورة الـ ٩٦)، بشأن مصر.

كما نادت بإنهاء القيوض المفروضة على تنقل المرأة، فضلًا عن تأكيد أن سياسات ولاية الرجل تحرم المرأة من وضعها القانوني لاتخاذ قرارات بشأن حياتها.

وأخيرًا، تناولت المنظمة الدولية قرار الحكومة المصرية في يونيو ٢٠٢٣، بخصوص مطالبة جميع السودانيين بالحصول على تأشيرات لدخول مصر، باعتبار أن هذا القرار قلل من وصول النساء والأطفال وكبار السن الفارين من النزاع الدائر في السودان إلى الأمان.

- بن إنترناشونال/ PEN International (مقرها لندن)

وقد اكتفت المنظمة بإدانة الفشل المستمر في تأمين إطلاق سراح علاء عبد الفتاح من قبل الحكومة البريطانية ورئيس الوزراء ريشي سوناك، على الرغم من تعهدهما في عام ٢٠٢٢ بالعمل "بجد لتأمين إطلاق سراحه"، مؤكدة أنه على الرغم من الحد الأدنى من التحسينات في ظروف سجنه منذ نقله إلى سجن جديد في مايو ٢٠٢٢، لا يزال عبد الفتاح محرومًا من الاتصال بمحامٍ والزيارات القنصلية البريطانية.

- منظمة العفو الدولية/ AMNESTY (مقرها لندن)

ركزت المنظمة الدولية على المطالبة عن إفراج بعض الأسماء البارزة المحتجزة وتقضي فترات عقوبتها في السجون المصرية، وذلك عن طريق مخاطبة كلًا من الرئيس عبد الفتاح ، والنائب العام.

فريدم هاوس/ Freedom House (مقرها الولايات المتحدة)

وقد نشرت المنظمة الدولية تقريرها السنوي عن الحريات والحقوق السياسية حول العالم، مع التركيز على الدولة المصرية، ولعل أبرز ما تناولته بشأن مصر هو:

- لم ينتخب الرئيس الرئيس السيسي، الذي تولى السلطة في عام ٢٠١٣ عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع المصري وقائد القوات المسلحة، إلا من خلال منافسات غير عادلة وغير تنافسية.
- يواجه النشطاء وأحزاب المعارضة والحركات السياسية التي تنتقد النظام الاحتجازات وأحكام السجن القاسية وأحكام الإعدام والعنف خارج نطاق القضاء
- يهيمن الرئيس الرئيس السيسي والأجهزة الأمنية على عملية صنع السياسات،.
- تمارس السلطة التنفيذية نفوذًا على المحاكم،.
- فرص الشركات الخاصة محدودة، وواجه رجال الأعمال البارزون مضايقات سياسية واحتجازات وحظر سفر وتشهير في وسائل الإعلام.

- مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط/ Project On Middle East Democracy (مقرها الولايات المتحدة)

ركزت المنظمة على أوضاع حقوق الإنسان الخاصة بالمساعدات العسكرية الأمريكية لمصر في ظل إدارة جو بايدن، حيث أكدت أنه في كل من العامين الماضيين، حجبت الإدارة ١٣٠ مليون دولار من ٣٠٠ مليون دولار من التمويل العسكري الأجنبي (FMF) المشروط بسبب فشل مصر في الوفاء بهذه الشروط. بالإضافة إلى ذلك، سيحتاج الكونجرس إلى تقرير ما إذا كان سيوفر التمويل العسكري الأجنبي (FMF) مرة أخرى لمصر مقابل FY2024، ومقدار ما سيقدمه، والمبلغ (إن وجد) الذي سيحدده.

➢ المنظمات الدولية خلال شهر أغسطس ٢٠٢٣:

- هيومن رايتس ووتش/ Human Rights Watch

ركزت المنظمة الحقوقية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بسبب قرار الحكومة المصرية بالحد من استخدام الكهرباء بقطع التيار الكهربائي يوميًا، وإصدار الجداول الزمنية للاقتطاعات في جميع أنحاء البلاد

كما كانت ضمن عدة منظمات وقّعت على إعلانًا مشتركًا بشأن ضرورة بناء الحماية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية، ضمنها مصر، وطالبت تطوير وتمويل أنظمة حماية اجتماعية شاملة تفي بحق جميع الافراد في الضمان الاجتماعي،

- منظمة العفو الدولية/ AMNESTY

انقسم اهتمام العفو الدولية، خلال شهر أغسطس، إلى المطالبة بالإفراج عن بعض المحتجزين السياسيين، والاهتمام بذكرى فض اعتصام رابعة، فعلى مستوى الإفراج عن المحتجزين، فقد طالبت المنظمة الدولية بالإفراج عن كلٍ من علاء عبد الفتاح، فضلًا عن المحامي الحقوقي إبراهيم متولي، البالغ من العمر ٥٨ عامًا، وفي نفس الوقت، أشادت المنظمة بالإفراج عن المحامي الحقوقي محمد الباقر، والباحث باتريك زكي.

وعلى مستوى فض اعتصام رابعة، نوّهت المنظمة ، على حد قولها، أن هذه القضية هي تذكير واضح بكيفية الإفلات من العقاب بشأن "القتل الجماعي"،

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة/ Arab Organization for Human Rights in the UK

ركزت المنظمة الحقوقية في الأساس على المعارضة السياسية، فقد أعربت عن مخاوفها إزاء ترحيل السلطات البحرينية معارضَين مصريَّين، هما المواطن التركي من أصل مصري السيد محمد محمود العاجز (٥٩ عامًا)، والمواطن المصري محمد العراقي سعد حسانين (٤٥ عامًا)، إلى القاهرة، فضلًا عن إدانة قرار نيابة أمن الدولة العليا بحبس عدة سيدات، على ذمة التحقيقات في القضية رقم ٢٩٧٦ لسنة ٢٠٢٢، التهمة تندرج تحت بند "جمع التبرعات وتمويل أعضاء في جماعات محظورة!"،.

- لجنة حماية الصحفيين/ Committee to Protect Journalists (مقرها الولايات المتحدة)

وقد اهتمت اللجنة الحقوقية، بأخبار القبض على الصحفي المصري كريم أسعد، الذي يعمل كمراسل استقصائي في موقع "متصدقش" الإخباري،.

- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان/ International Federation for Human Rights

انقسم اهتمام إلى المنظمة الدولية إلى قسمين، الأول، إدانة احتجاز والد الصحفي ورئيس تحرير موقع زاوية ٣ الإخباري المقيم في بلجيكا أحمد جمال زيادة،.
بينما كان الجزء الثاني من هذا الاهتمام موجّهًا لقضية الـ ٧٥ منظمة التي تم التحقيق معها بشأن "التمويل الأجنبي"، برقم ١٧٣ لعام ٢٠١١،.

➢ **المنظمات الدولية خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٣:**

- هيومن رايتس ووتش/ Human Rights Watch

أدانت المنظمة احتجاز هشام قاسم، ومحاكمته عاجلًا في ٢ سبتمبر، بتهم السب والقذف المتعلقة بمنشورات على الإنترنت تنتقد السيد كمال أبو عيطة مطالبة بالإفراج عنه على الفور،
كما أدانت، في تقرير، احتجاز الصحفي في موقع متصدقش كريم أسعد، الذي أفرج عنه عقب يومين من احتجازه،.

- منظمة العفو الدولية/ AMNESTY

إدانة الحكم الصادر ضد كلٍ من المتحدث السابق باسم حركة شباب ٦ أبريل ، محمد عادل، بالسجن أربع سنوات، والصحفي بقناة الجزيرة محمود حسين، مطالبة بإلغاء إدانتهما والحكم الصادر بحقهما، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهما.

- بن إنترناشونال/ PEN International

إصدارها تحديثًا لبيان سابق لها بشان الشاعر جلال البحيري، حيث نوّهت أن البحيري، الذي حُكم عليه في قضية رقم ٢٠٢١/٢٠٠٠، بتهم نشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعة إرهابية،
فيما رحبت المنظمة بالإفراج عن جمال عبد الحميد، والد الصحفي المنفي أحمد جمال زيادة، باعتبار أن الإفراج عنه يأتي بعد أقل من يومين من عقد المنظمة الدولية حدثًا جانبيًا للأمم المتحدة خلال الدورة ٥٤ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والذي سلط الضوء على الوضع الحالي لحرية التعبير في مصر، وحالات الكتاب المسجونين تعسفًا.

- مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط/ Project On Middle East Democracy

ركزت على قرار الإدارة الأمريكية بقيادة جو بايدن بتزويد الحكومة المصرية بمبلغ ٢٣٥ مليون دولار من التمويل العسكري الأجنبي للسنة المالية ٢٠٢٢

- الحركة العالمية من أجل الديمقراطية/ World Movement for Democracy
اكتفت المنظمة بإعلان تضامنها مع هشام قاسم، الناشر المصري ، عقب الحكم عليه بالسجن ستة أشهر، مطالبة بالإفراج الفوري عنه.
- سكاي لاين الدولية لحقوق الإنسان/ Skyline International for Human Rights (مقرها السويد)
دعت السلطات المصرية إلى إطلاح سراح الصحفيين المحتجزين.

➢ **المنظمات الدولية من ١حتى ٥ أكتوبر ٢٠٢٣:**

- البرلمان الأوروبي:
صوت البرلمان الأوروبي بالأغلبية، ٣٧٩ صوتًا، على قرار يدعو دول الاتحاد الأوروبي لحث السلطات المصرية على التوقف عن ملاحقة المعارضة السلمية ووقف المضايقات من المرشح المحتمل أحمد الطنطاوي، والإفراج عن الناشط هشام قاسم ، مع التأكيد على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وطالب البيان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الحديث انتهاكات مصر لحقوق الإنسان في مجلس الشراكة القادم بين الاتحاد الأوروبي ومصر ودعم آلية الرصد والإبلاغ في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

- هيومن رايتس ووتش/ Human Rights Watch
قدمت مذكرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التعذيب، خلال الدورة المقبلة الـ ٧٨ التي سوف تناقش ملف الدولة المصرية.

- مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط/ Project On Middle East Democracy
كانت المنظمة الدولية، ضمن عدة منظمات حقوقية، أصدرت بيانًا مشتركًا تعقيبًا على تعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، حيث أشادت بالقرار الذي اتخذه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بن كاردين، والعضو البارز في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب غريغوري ميكس، وأعضاء الكونغرس الآخرون الذين أعربوا عن دعمهم، بتعليق المساعدات العسكرية المتبقية لمصر البالغة ٢٣٥ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٢٢

➢ خاتمة:

انطلقت المنظمات الدولية في عملها من مشروع الولايات المتحدة الذي يستند إلى دعامتين أساسيتين، هما: الرأسمالية متمثلة باقتصاد السوق الحر والليبرالية المتمثلة بوصفة الديمقراطية الغربية ومنظومة حقوق الإنسان من وجهة نظر الغرب، رغم أن هذا المشروع يتعرض للعديد من الانتقادات لما يحمله من مقاصد تفتيتية مغرضة تستهدف كيانات الدول وتدفع إلى مزيد من التشرذم بين الدول وتهديدًا لاستقلالها السياسي ووحدتها الوطنية، وهو ما يفسح المجال للدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية للتفرد في تقرير أمور السياسة الدولية والهيمنة على الشعوب وتفتيتها بحجة تمكينها من ممارسة حقوقها.

وتكمن الخطورة في هذا الاتجاه والتحول ليس في رسم ملامحه من قبل الولايات المتحدة أو تبنيه من الدول الغربية بل في تبني المنظمة الدولية ومؤسساتها لهذا الاتجاه وتغليفه بالشرعية والقوانين الدولية، مما يُعد تحولًا كبيرًا في مفاهيم سادت المرحلة السابقة للعلاقات الدولية قبل الحرب الباردة، أهمها مفاهيم السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية والوحدة الوطنية، أي أن مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان وكيفية تطبيقاتها أصبح أمرًا ليس داخليًا بل شأنًا دوليًا، وقد أضفت المنظمات الدولية الشرعية والغطاء الكافي لكي ينحى القانون الدولي ويتحول من حق الدول في عدم التدخل في شؤونها الداخلية إلى الحق في التدخل.

يتجسد مفهوم الحق في التدخل في أنه عملية ضغط وإكراه تمارسه منظمة دولية، أو يأخذ شكل تحالف لجمع عدد من الدول أو حتى من جانب دولة واحدة فقط، بقصد إجبار الدولة المتدخل فيها على القيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام به أو العدول عن إجراءات معينة تعدها الدولة أو الدول المتدخلة إجراءات تعسفية ضد رعاياها المقيمين على أراضيها أو الأقليات الإثنية من مواطنيها، كما يُعد الحق في التدخل سلوكًا خارجًا عن المألوف يكون هدفه المعلن أغطية وشعارات إنسانية وأمنية وبيئية تغلف جميعها آليات إدارة الصراع الدولي التي تشكل حقيقة الهدف من وراء التدخل، وهو تحقيق مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية.

والآلية المستخدمة في هذا الجانب تتم من خلال القيام بالتشهير ببعض الدول في ميدان حقوق الإنسان ونشر معلومات مركزة عن أوضاع حقوق الإنسان لفئات سكانية محددة في دولة ما بصورة مبالغ فيها، ويدار هذا النوع من الصراعات في ساحة المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعتمد تقاريرها وتقدم كمشاريع قرارات ضد الدولة المستهدفة ويتم التركيز على هذا الهدف بغية إثارة اهتمام الرأي العام العالمي وجذب اهتمامه مما يخلق جوا من التوتر في علاقة هذه الدولة ببقية الدول هذا من جانب وفي علاقة الدولة نفسها بالأقليات ذات الصلة بالموضوع، مما يؤدي إلى تصاعد الأزمات بل الحروب الأهلية، الأمر الذي يفسح المجال أمام الولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى للتدخل تحت مسوغ حقوق الإنسان وحماية الأقليات مستخدمين الشرعية الدولية التي توفرها قرارات الأمم المتحدة التي تحث على ضرورة ممارسة الأقليات لحقها في تقرير المصير بإنشاء كيان خاص يقتطع من السيادة الوطنية للدول، وهذه أخطر آلية تستخدم بها حقوق الإنسان وحماية الأقليات، إذ إنها بصورة أخرى إعادة هيمنة الدول الكبرى على مجالها الحيوي القديم من خلال استخدام وسائل جديدة.

كما أنه يندرج ضمن الآليات المستخدمة في هذا الجانب هو الحملات الممنهجة والضغط، فهناك أشكال عديدة، وتعتمد المنظمة غير الحكومية أكثر الأشكال المناسبة بحسب أهدافها وطبيعة الجمهور "المستهدف"، ومواردها الخاصة بدون شك. ومن بعض الممارسات الشائعة ما يلي:

- حملات كتابة الرسائل وسيلة استفادت منها منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الحكومية الأخرى بدرجة كبيرة. حيث "يقصف" من خلالها الأشخاص والمنظمات المسؤولين الحكوميين برسائل من الالاف من أعضائها في جميع أنحاء العالم.
- مظاهرات في الشوارع أو مسيرات تضامنية أو اعتراضية مع تغطية إعلامية تحظى بها عادة، تستعمل عندما تود المنظمات الحصول على دعم عامة الشعب أو إبراز مسألة ما للعلن بغية إلحاق "الخزي والعار" بحكومة ما.
- يلعب الإعلام دوراً هاماً في أغلب الأحيان في ممارسات جماعات الضغط، وتؤدي وسائل الإعلام الاجتماعية والإنترنت دوراً يزداد أهمية كل يوم.
- يتم تقديم تقارير الظل لهيئات مراقبة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لإعطاء وجهة نظر المنظمات غير الحكومية عن الوضع الحقيقي فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان في بلد معين.

بالإضافة إلى المظاهرات التي تعبر عن دعم الجماهير أو الغضب الشعبي قد تعقد المنظمات غير الحكومية اجتماعات خاصة أو لقاءات مختصرة مع المسؤولين الرسميين. وقد يكون في بعض الأحيان مجرد التهديد بإثارة القضية علناً كفيلاً بإحداث تغيير في سياسة او ممارسة ما، بينما يتم تعبئة ذلك في ذات الوقت من خلال الأشرطة والملصقات والفاكسات، يتم الحشد لها الآن من خلال حملات البريد الالكتروني والعرائض ومواقع الإنترنت والمدونات والشبكات الاجتماعية الالكترونية. بشكل عام، كلما زاد دعم الجمهور أو الجهات الفاعلة الأخرى المؤثرة، كالحكومات الأخرى على سبيل المثال، سيكون من الأرجح أن تحقق الحملة الأهداف. وحتى لو أنها لا تستخدم دائما هذا الدعم مباشرة، تستطيع المنظمات غير الحكومية ضمان إسماع رسالتها، ببساطة عن طريق الإشارة إلى الحركة الشعبية الكبيرة التي يمكن حشدها ضد حكومة أو عدة حكومات.

ومن هنا، يمكن أن نفهم نظرة المنظمات الدولية للدولة المصرية، خاصَّة في المرحلة قبل انعقاد الانتخابات الرئاسية المقبلة المقررة في ديسمبر ٢٠٢٣، حيث إن التقارير غير الموضوعية التي دأبت المنظمات على إصدارها عن مصر منذ ثورة ٣٠ يونيو حتى اليوم تؤكد بجلاء، أن هذه المنظمات تفتقد الي المنهجية في كتابة تقاريرها فضلا عن اعتمادها علي معلومات غير موثقة.

كما تنطلق هذه المنظمات من مبدأ مفاده أن مصر لم ولن تقدم أي جديد في الملف الحقوقي طالما لم تستجب لمطالبنا، باعتبار أن هذه المطالب هي طوق النجاة لكل ما يحدث، حتى رغم أن الدولة المصرية لازالت تحاول تصحيح نهجها في التعامل مع هذا الملف الحقوقي الشائك، الذي بدأ بتدشين الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، في سبتمبر ٢٠٢١، وتخصيص عام ٢٠٢٢ كعام للمجتمع المدني، فضلًا عن تدشين الحوار الوطني في مايو ٢٠٢٣، متجاهلة أنه عندما تراعي مصر ما يقال بشأنها من قبل هذه المنظمات في تقاريرها وبياناتها، هذا لا يعني تصريحًا بالتدخل في شؤونها الداخلية!، وفرض قائمة من الطلبات عليها.

كما أن هذه المنظمات لا تضع في الحسبان عادات وتقاليد المجتمع المصري، خاصَّة عندما تتحدث عن إلقاء القبض على بعض المؤثرات على مواقع التواصل الاجتماعي بتهمة الإخلال بهذه العادات أو نشر الفسوق، باعتبار أن هذه النوعية من الفيديوهات من وجهة نظر المنظمات هي حرية شخصية، أي أن الحكومة المصرية، من وجهة نظر المنظمات الدولية، تعمل على تقييد هذه الحرية، متجاهلة أن مثل هذا التصرفات في الفيديوهات ضد تعاليمنا الإسلامية وعاداتنا وتقاليدنا.

وتعتمد تقارير هذه المنظمات، غالبًا، في تقاريرها على المنظمات التي تعارض بشدة النظام الحالي، بما فيهم جماعة الإخوان المسلمين، متناسية كل أفعالها وأنشطتها الإرهابية تجاه المواطنين المدنيين، كل ما يهمها فقط هو أن هذه المنظمات تتفق معها في أهدافها ومصالحها، أهمها الرغبة في توصيل رسالة سياسية مفادها اتهام وإدانة النظام المصري بقيادة الرئيس السيسي بالانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالاقتصاد المصري، فلقد تعرض للعديد من الصدمات المتتالية جراء جملة من التطورات الداخلية والخارجية؛ بدءًا من أزمة جائحة كورونا وانعكاساتها، ووصولاً إلى تبعات الحرب في أوكرانيا بمردوداتها، مرورًا باتباع بعض السياسات المالية والنقدية، فضلًا عن تدشين بعض التشريعات والقوانين، والتي تسعى الدولة المصرية إلى تصحيحها، اعترافًا ضمنيًا منها بإخفاقها عند اتباعها مثل هذه السياسات، ولعل أبرزها قرار رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ بإلغاء الإعفاءات الضريبية المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، وذلك بعد إقراره من مجلس النواب، الذي يستهدف القانون تحقيق المساواة بين القطاع الخاص وكل شركات الدولة، فضلًا عن حل إشكالية نقص الغاز التي أثرت بالتبعية على الكهرباء وتوفرها من خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات مع شركات الغاز والبترول العالمية من أجل التنقيب عن حقول غاز جديدة، مثل: اكتشاف شركة «إيني» الإيطالية، حقل غاز جديد في مصر يقع بالتحديد في بئر الاستكشاف نرجس في شرق البحر الأبيض المتوسط.